مدن تصلح لنهاية العالم

عائشة بلحاج

قليلة هي المدن الملائمة لوداع هادئ، عندما تحين نهاية العالم. حيث هدوء غير تام، وبساطة غير مُستهجَنة. لا شيء، فيها يجعل الحياة برّاقة، فيصعب علينا توديعها، ولا شيء يجعلنا ننفر منها. فنُرحل بسلام من عالم غير عادل.

لو قُضينا آخر لحظاتنا على الأرض، في مكان بالغ الجمال، على البحر أو في جبل أخضر، لشعرنا بالغصّة ونحن نغادر، بينما نتمنّى الأبدية، رغم أنّ المؤمنين يطمعون في جنّة أعظم، لكنّهم يشكّون أشدّ الشكّ في إمكانية دخولها. فليس سهلاً أن تعيش بين الناس بسريرة نقيّة.

لكن، إن قضيناها في مدينة صديقة، مثل وجدة، شرقيّ المغرب على الحدود الجزائرية، وشبيهاتها، فقد نمتلك قدرة أقوى على ذلك. لكن، من دون مبالغة، لأنّنا سنصير قليلي الهمّة، وفق ما يحدث حولنا. فالناس محافظون ومتديّنون، لكن، بنسبة معقولة، لا تصل إلى حماسة فقهاء المدن الكبيرة، الذين يعيشون من أجل إشعار الناس بالذنب.

يمكن لأيّ كان أن يحرص على العبادة، لأنّه يفعل من أجل نفسه. لكن، من الصعب أن يعامل الناس بروح غير أنانية، لأنّه غالباً لا يظنّ أنّ مصيره يتوقّف على حسن معاملتهم. فمعظمنا يصرّ على أنّه لا يُؤذي الناس، ولو بأدنى درجات الأذى. لكن، أفضلنا يفعل ذلك بحسن نيّة. هل ننسى دعاء المظلوم ونحن ندعو على الظَّلَمة، حتّى لو كان سائقاً أحمق يخرق قانون السير؟ لو حُسب الناس بناءً على دعوات بعضهم على بعضهم، لذهب الجميع من هذا الزمان إلى الجحيم، بتذكرة واحدة.

في وجدة، طلبتُ قهوةً بالحليب، وسألني النادل: كأس صغيرة أم كبيرة؟ فوجئت بأنّ هناك خياراً مثل هذا لن يعيش على قيْد. لكنّ العادة تغلب الفرص التي تمدّنا بها المدن الصديقة، لذا طلبتُ الكبيرة، رغم أنّني أشرب نصفها فقط.

مدينة رحيمة، كلّها، فحتّى باعة الحلويات وماسحو الأحذية يُسمح لهم بالتجوّل في شرفات المقاهي، لكنّهم لا يُلحّون كما في المدن الكبيرة، التي تعلّم الوقاحة والإلحاح حتّى في التسوّل. ويُمكنك من جلستك في المقهى أن تنتبه إلى عدم اكتراث الناس بالناس، وهو أمر عظيم الأهمية في بلداننا الجنوبية، حيث الكلّ معنيّ بالكلّ. يريد الجميع أن يتركهم الناس لحالهم، ولا يتركون الناس لحالهم. في هذه المدن، لن تفزعنا نهاية العالم أكثر من الموت، رغم أنّه نهاية العالم بالنسبة إلينا. لمْ بقاء العالم حين نغادر؟ حسناً، ربّما من أجل الذين نُحبّهم، وبخاصّة أولادنا. لكنّها مع ذلك نهاية حقيقية مُهمّة من تاريخ العالم، وهو مررنا فيه. لعلّنا أقلّ من ذرّة غبار، بالنسبة إليه، لكنّنا كلّ شيء لأنفسنا، فلولانا، لما كنّا هنا، خصوصاً في زمن الفرد المُبجّل، إذ يُعلمنا عصر السرعة أن نهتمّ بأنفسنا أولاً. كما يقول لنا الجميع، وينسون أنّ الناس عاشوا من أجل الناس، عبر التاريخ. فلولا العمل الكادح والمشترك، لما نشأت الأسر، التي تحتاج إلى جهود كثيرة للنجاة. فيعيش الأب من أجل أبنائه، والابن لوالديه والأخ لإخوته، أقصد الأخ الحلال. لا الأخ الذي يزاحمهم في لقمتهم. أما الأمّ، فاختيرت منذ بداية التاريخ لتنجو البشرية. لكنّ الثمن الذي تدفعه، والذي لم تُسأل فيه، هو هناؤها الناقص دوماً، لأنّها تضع يدها على قلبها طوال حياتها، خوفاً وتعاطفاً. لماذا تصلُح وجدة لنهاية العالم؟ لا شكّ أنّ هناك نوعاً من الصّوفية في الموضوع. ولعلّه زهد غير مقصود، جرى توارثه فطرياً، عبر تاريخ عريق من التصوّف والروحانية، تثبته حقيقة أنّ عدد المساجد في المدينة يفوق عددها داخل أيّ مدينة في أفريقيا.

إذا كنت تريد أن تقضي أيّامك الأخيرة على الأرض، اختر مدينة زهدت في الدنيا حينما أغلقت الأبواب أمامها. كما فعلت وجدة، بعد أن كانت ضاجّة بالحياة ومتاعها. ثم أُغلقت الحدود مع الجزائر، ومع مليلية المُحتلّة. فقفدت ميزتها ملتقى الطرق. حيث تجد الخُضَر المغربية والبنزين الجزائري والسلع المُهرّبة من إسبانيا، أرخص من التراب. فزهدت، إلى أن يعود الراشدون إلى وعيهم، والمُحتلّون إلى أرضهم. ولعلّها، حينها، تخرج من قائمة مدن نهاية العالم.

الشماتة انتقاماً

اسامة ابو ارشيد

ليس مفاجئاً ذلك الجدل الحاد على المستوى الشعبي، عربياً، الذي الهب، في الأيام القليلة الماضية، مواقع التواصل الاجتماعي على خلفية الموقف من مقتل الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ووزير خارجيته، حسين أمير عبد اللهيان، وعدد آخر من المسؤولين الإيرانيين ومرافقيهم، في حادث تحطّم المروحية التي كانت تقلّهم، يوم الأحد الماضي، فوق محافظة أذربيجان الشرقية الإيرانية، في أثناء عودتهم من مراسم افتتاح سدّ مشترك على الحدود مع جمهورية أذربيجان. تباينت المواقف وتمايزت بشكل جلي، بين شامت بإيران على خلفية سياساتها العدوانية في دول المنطقة العربية، ومنهم من عدّ ذلك عدلاً إلهياً، وبين متعاطف مع إيران، على خلفية موقفها الداعم للمقاومة الفلسطينية، معتبرين أنّها تدفع ثمن مواقفها المناهضة لسياسات إسرائيل والولايات المتّحدة في المنطقة. وفي خضمّ مثل هذا الجدل الحادّ، تضيع القضية الأساس المُتعلّقة بمكانتنا ودورنا المُستقلّ غربياً، إذ إنّنا، اليوم، نبدو كمن لا يملك تعريفاً للذات إلا عبر المغايرة والتضاد مع الآخر، سواء أكان إيران أم سواها. الأدهى، أنّ كثيرين بيننا يبدون كمن فقد البُعد بقدرتنا، عربياً، على أن نصوغ مشروعاً ذاتياً مُنطلقاً من مصالحنا القومية، وبالتالي لم يعد أمامنا إلا الشماتة سلاحاً، أو الركون إلى مقولات من مثل «اللهم اشغل الظالمين بالظالمين واخرجنا من بينهم سالمين».

مثل هذا الجدل بشأن الموقف من بعض القضايا، التي تمسّ إيران، ليس جديداً. مثلاً، حدث ذلك عندما اغتالت الولايات المتّحدة قائد فيلق القدس الإيراني اللواء قاسم سليماني في بغداد عام 2020. حينها، تعاه كثير من العرب وتباريتهم وقواهم، وتحديداً القوى المحسوبة على ما يُسمى «محور الممانعة»، التي تُعدّ بعض فصائل المقاومة الفلسطينية بعض أضلاعه الرئيسة، وأسبغوا عليه وصف «الشهيد» و«شهيد القدس». في المقابل، لم يُخفِ كثير من العرب، خصوصاً في سورية والعراق واليمن، المُبتَلَوْن بالتدخّلات الإيرانية الدموية في بلادهم، شماتتهم بإيران وتشفّيهم بسليماني، بل، والتعبير عن فرحهم باغتيال أميركا له. ذاك الأمر وقع في شهر إبريل/ نيسان الماضي، وذلك عندما شنّت إيران هجوماً انتقامياً على إسرائيل، على خلفية الغارة الجوية الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق، مطلع الشهر ذاته. كما العادة، تفاوتت المواقف الشعبية والسياسية غير الرسمية العربية، بين مُرحّب رأى في ذلك تعديلاً إيرانياً على موازين القوى مع إسرائيل، وآخرون عَدّوا الأمر «مسرحية» هزلية.

في الحوادث الثلاثة السابقة، كما في غيرها، كان باس العرب الشديد بيننا، ولم تقل إيران منه سوى المديح أو الذم. هذه هي الحقيقة المُرّة. مضى على اغتيال سليماني أكثر من أربع سنوات، ومع ذلك ما زالت إيران تسيطر على ذات العواصم العربية الأربع: بغداد، دمشق، وبيروت، وصنعاء. لا التقويض الذي أسبغه البعض عليه نجح في تخفيض شدّة توهّش السياسة الإيرانية وجرائمها في حق شعوب عربية، ولا اللعنات التي طاردته أضعفت سياسات إيران الإقليمية وضعضعتها. ذات الأمر ينسحب على الهجوم الإيراني الانتقامي ضدّ إسرائيل. لم تفعل إيران ذلك دفاعاً عن الفلسطينيين، بل لأنّها اضطرت إليه، وكانت عمليتها محسوبة ومضبوطة بدقّة، وسبقتها مقدّمات علنية، كإشارات بقرب وقوعها، بحيث لا تقود إلى حرب إقليمية، قد تدخلها الولايات المتّحدة إلى جانب إسرائيل، وفي الوقت ذاته، هي قطعاً لم تكن «مسرحية» متّفقاً عليها معها. حققت إيران بعض ما أرادت من ناحية تثبيت خطوط «الردع المتبادل» التي تميل إلى كفّة إسرائيل، ولم تلجم محدوديّة الهجوم نفوذ إسرائيل في المنطقة، ولم تخبّطه، ببساطة، لا إسرائيل، ولا حتّى الولايات المتّحدة، في وارد خوض حروب العرب نيابة عنهم، ولا إيران في وارد الانجرار إلى معركة مُدمّرة من أجل عيوننا. كلا الطرفين، الأميركي والإسرائيلي، من ناحية، والإيراني من ناحية أخرى، يقاربنا ساحةً للصراع وأدوات له، لا أكثر ولا أقل.

بناءً على ذلك، فإنّ من نجنيه، للأسف، مزيد من التفسّخ العربي الشعبي، وليس الرسمي فحسب، فهذا الأخير أصبح تحصيل حاصل، وقاعدة عامة تكاد تتحوّل قدراً إن لم نتدارك أنفسنا. ومن ثمّ، فإنّك تصاب بالكمد وأنت تتابع تلك السجالات والشتائم المتبادلة بين نشطاء وسياسيين، بل، وحتّى قادة رأي عرب، فبينما يؤمّن بعضهم بروايةٍ النظام على أسس إقليمية شوفينية ضيّقة وعفنة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

ليس لإسرائيل الخائفة من الحلّ السياسي سوى سياسة القتل

سمير الزبن

بنت إسرائيل قدرتها العسكرية الهائلة على أساس مخاطر قادمة من الدول المعادية المحيطة بإسرائيل، عبر دوائر متتابعة، ولا يقتصر هذا المحيط على دول الطوق، بل يصل إلى حدود باكستان شرقاً، وإلى حدود المغرب غرباً. لذلك، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك، عندما كان رئيساً للأركان: «إنّ إسرائيل أقوى قوّة عسكرية في دائرة نصف قطرها 1500 كم، ومركزها القدس». وفي هذا السياق، يأتي الكلام الإسرائيلي المتكرّر عن خطر نووي إيراني، وتخطيط إسرائيل لتوجيه ضربة لهذا المشروع، ما يؤشّر إلى البنية العسكرية الإسرائيلية وقدرتها على القيام بمهامّ بعيدة عن الأراضي الإسرائيلية، بصرف النظر عن قيامها بالخطوة أو عدمه، فهي قامت بضربة من هذا النوع، وإن على مسافة أقرب، عندما قصفت مفاعل تموّز النووي العراقي في العام 1981، رغم أنّ الضربة للمفاعل العراقي كانت أقلّ تعقيداً من ضرب المشروع النووي الإيراني اليوم، فالتطوّر التكنولوجي، اليوم، أكبر من ذلك الوقت. يملك الجيش الإسرائيلي قوّة نيران هائلة، وأسلحة متنوعة وعالية الحداثة، في حال المواجهة مع أيّ قوة عسكرية تقليدية، لأيّ دولة من دول المنطقة، فإنّ المواجهة محسومة سلفاً، هذا كلّه بشأن المقاييس التقليدية للنصر والهزيمة بالمعنى العسكري في ميدان الحرب، التقني، والتسليحي. لكنّ إسرائيل، الجاهزة لمواجهة الجيوش، لم تواجه فعلياً في العقود الأخيرة سوى تهديدات عسكرية منخفضة المستوى، ومن قوى عسكرية غير تقليدية. فالحروب المتكرّرة على قطاع غزّة لا تتناسب مع القوّة العسكرية الإسرائيلية المبنية بطموحات قتالية أعلى بكثير من قوات عسكرية متواضعة غير مرئية في ميدان المعركة، ما يجعل هذا النوع من القتال عبئاً على البنية العسكرية الإسرائيلية، التي لا ترى عدوّها أمامها لإيقاع الهزيمة به، وإنهاء المعركة، التي يجب أن تحسم في أسرع وقت، حسب العقيدة العسكرية الإسرائيلية. في حربها العدوانية الأخيرة على قطاع غزّة، استخدمت إسرائيل كلّ الوسائل القتالية في ترسانتها المُعدّة لمواجهة جيوش كبيرة، ولا نبالغ إن قلنا إنّ إسرائيل استخدمت كلّ ترسانتها، باستثناء السلاح النووي، فقدرة غزّة العسكرية المتواضعة، التي لا تساوي واحداً من ألف من القوّة العسكرية الإسرائيلية، لم تحيّد جزءاً من الآلة العسكرية الإسرائيلية، بل اعتبرتها إسرائيل حرب استقلالها الثانية، واعتبرت أنّ حركة حماس تشكّل خطراً وجودياً على دولة إسرائيل، ما جعلها تُخرِجُ كلّ آلة قتلها لتفعل فعلها في القطاع. تستخدم إسرائيل الطائرات القاتلة ومدفعية الميدان ودبّابات ميركافا والمُسيّرات، وغيرها كثيراً من الأسلحة، لمواجهة مجموعات قتالية محدودة وفقيرة التسليح. بمعنى آخر، تستخدم إسرائيل في العدوان على قطاع غزّة الوسائل القتالية نفسها التي أعدّتها لمواجهة جيوش كاملة العتاد والتسليح، في الوقت الذي يشكّل قطاع غزّة شريطاً ضيّقاً مكشوفاً على ساحل البحر الأبيض المتوسّط، مساحته 362 كيلومتراً مربّعاً، أطول مسافة فيه 40 كيلومتراً، وأعرض مسافة هي 7 كيلومترات، وهو مكان في غاية الازدحام، إذ يبلغ عدد سكّانه مليونين ونصف مليون نسمة، ولا مكان مجاور للغزّيين يلجأون إليه من وحشية العدوان الإسرائيلي عليهم.

إنّ مواجهة بهذه الشروط، واستخدام قوّة النار الإسرائيلية الهائلة لاقتلاع قوّة عسكرية متواضعة من وسط السكّان، أقلّ ما يقال عنها إنّها جريمة حرب، لأنّها فعلياً تستهدف المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، بذريعة أنّ المُقاتلين يستخدمون المدنيين دروعاً بشرية، وحتّى لو حدث ذلك، فليس هناك قانون في العالم يسمح في هذه الحالة باستهداف آلاف مؤلّفة من المدنيين العزّل تحت هذه الذريعة الواهية. فالمواجهة في الحروب يجب أن تكون متناسبة، حتّى في حالة الدفاع عن النفس، يجب استخدام أدوات ردّ تتناسب مع حالة الدفاع عن النفس، وأيّ تجاوز هو جريمة حرب. لذلك، اصطفاء إسرائيل وفْرَتَدوها وداعموها في العدوان ينتقدون إسرائيل من موقع «عدم معقولية عدد الضحايا المدنيين»، يريدون أعداد ضحايا أقلّ، وليس وقف العدوان الوحشي المستمرّ على قطاع غزّة منذ أكثر من سبعة أشهر، الذي حصد أكثر من 35 ألف شهيد، وعشرات آلاف الجرحى، وحوّل كلّ أهالي غزّة، تقريباً، مشرّدين تهدّدهم المجاعة لمنع إسرائيل المساعدات الغذائية عنهم، وتحويل عشرات الآلاف المباني إلى أنقاض بفعل القصف التدميري المُمنهج للقطاع، وجعله مكاناً غير صالح للعيش. الحرب الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزّة هي ممارسة السياسة الفوقية المعتمدة من الدول الاستعمارية القديمة تجاه سكّان المُستعمرات المحلّيين، الذين تراهم أقلّ أهمية وقيمة من مواطنيها، ويجب إيقاع أقصى الألم بالفلسطينيين من أجل إذعانهم للإرادة الإسرائيلية التي تلغيهم. وهذه السياسة ذاتها التي اعتمدتها الإدارة الأميركية في زمن الحرب على فيتنام، وعبّر عنها وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر، الذي ذهب إلى أنّ القصف المستمرّ للشمال الفيتنامي «كان يهدف إلى إيقاع أقصى الألم من أجل جلبهم إلى طاولة المفاوضات» مذعنين، لكنّ تلك السياسة فشلت كما يقرّ كيسنجر نفسه. ومع الفارق بين التجربتين الفلسطينية والفيتنامية، فإنّ السياسة الإسرائيلية المُقتبسة من التجربة الأميركية لن تنجح في تركيع الفلسطينيين، لأنّها لا تقدّم لهم حلاً سوى الإذلال. إنّ القدرات القتالية الإسرائيلية آخر وسيلة تصلح لإنجاز الأهداف الإسرائيلية، فالعدوانية الإسرائيلية الشرسة تجاه القطاع خصوصاً، وتجاه الفلسطينيين عموماً، رغم الاستنتاج الإسرائيلي المتكرّر منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى أنّ «لا حلول عسكرية» مع الفلسطينيين، فإنّ إسرائيل تعود مرّة بعد أخرى لاستخدام القوّة العسكرية، لأنّها لا تريد أن تذهب إلى حلّ سياسي مع الفلسطينيين يقرّ بحقوقهم الوطنية المشروعة. لذلك، فإنّ العدوانية الإسرائيلية ستتكرّر لحلّ مشكلاتها، المعروف مسبقاً أنّها لا تُحلّ بالنيران، متجاهلة الدرس الأساس، لتعود مراراً إلى الفكرة الاستعمارية؛ إيقاع مزيد من الألم في الضحايا لجرّهم مذعنين لإملاء الشروط عليهم. تستطيع إسرائيل تدمير قطاع غزّة، وارتكاب أسوأ جرائم الحرب، لكنّ هذا لن يخلّصها من الفلسطينيين. إسرائيل تعرف الدرس وتعرف أنّه فاشل، لكن ليس لديها خيار آخر غيره، ما دام الحلّ السياسي يُرعبها أكثر من الحلّ العسكري الفاشل.

> إسرائيل تعرف الدرس وتعرف أنّه فاشل، لكن ليس لديها خيار آخر غيره، ما دام الحلّ السياسي يُرعبها أكثر من الحلّ العسكري الفاشل

(كاتب فلسطيني في السويد)

هل تتخلّى أميركا عن سورية؟

شفان إبراهيم

نشرت سفارة الولايات المتّحدة في سورية تغريدةً عبر منصة إكس، تقول فيها: «تقديرا للتنسيج الغني للثقافات والأديان والتاريخ الذي تعايش في سوريا على مر القرون، تشجع الولايات المتحدة جميع الأطراف في سورية على وضع الظروف اللازمة للعودة إلى التعايش السلمي واحترام التنوع وحقوق الإنسان». وهو ما اعتبرته بعض النُخب السياسية بداية التنصّل من المهام الأخلاقية، وترك السوريين لمصيرهم، وسط بحر الدماء والقتل على الهوية، واستمرار نزيف الهجرة والجوع والفقر المدقع. كما تسببت زيارة مدير المديرية العامة لعلميات المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي (وهي أكبر جهة مانحة تقدّم المساعدات للسوريين) ماسيج بوبوفسكي إلى دمشق، ولقائه مع الفريق القطري الإنساني من أجل ضمان استمرار الدعم للسوريين، ودعوته إلى بقاء «سورية في دائرة الضوء»، في تأجيج مشاعر الخوف تلك، خاصّة أنّ الزيارة جاءت عقب الانتهاء من مؤتمر بروكسل الثامن للمانحين في 30 إبريل/ نيسان 2024. إضافة إلى إعادة نشر نائبة الموفد الأممي الخاص إلى سورية نجاة رشدي تغريدة الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس، التي قال فيها: «لقد شهدت الكرم الهائل للشعب السوري. يؤلمني رؤية سورية في وضعها الحالي مع ما تشهده من كثير معاناة. إنني أدعو جميع السوريين إلى الالتقاء في ظلّ الروح السامية للمصالحة، وكذلك احترام تعدّديتهم وتنوعهم واحترام ضمان حقوق الإنسان للجميع»، ذلك كلّه شكل هواجس للسوريين لها جذورها؛ نتيجة التجارب، وشعور الخذلان الذي يعيشه السوري.

في ظلّ الحال، ورغم مواقف لأطراف أقوى وأكثر فاعلية داعمة للسوريين في محنتهم، إلا أنّ عامل الخوف والياس يلعب دوراً محورياً في تحريك سلوكيات وأفكار سلبية ومُخيفة، خاصّة مع ضاغط مخيف، وتهديد جدّي لكلّ أبيب، خاصّة مع امتلاك حزب الله السلاح النوعي، وسيطرته على مراكز المدن والمناطق الاستراتيجية في عموم لبنان، وبيروت بشكل أخص، وفشل الحكومة اللبنانية في السيطرة على مفاتيح السلطة والحكم، وفرض القرار الذي ترغب به خارج موافقة ومصالح حزب الله وإيران، وهي حالة مشابهة كثيراً لما في العراق، حيث لا قدرة للحكومة بكل جهدهم، بعرقلة حركة التجارة في البحر الأحمر، وذلك كلّه يُشكّل ضغوطاً جيوسياسية على المصالح الأميركية في المنطقة. بيد أن سورية، تحديداً، تشكّل نوعاً آخر من الضغوط على الجانب الأميركي، فالخريطة الجغرافية تذهب في عكس اتجاه التوقّعات الأميركية منذ 2015، والاعتقاد السائد أنّ روسيا ستغرق في مستنقع لن تخرج منه إلا مُنهارة وبأحاسة عن أيّ طوق نجاة، في حين أنّ المجريات ذهبت في اتجاه آخر، وسنجد أنّ موسكو وطهران ابتلعتا مناطق شاسعة من سورية، حيث سيطرة سلاح الجو الروسي على سماء سورية، إضافة إلى بعض الموانئ والمنشآت الحيوية بالغة الخطورة والأهمية، مثل ميناء طرطوس، وغيره. مع سيطرة إيران على الطرق البرّية، خاصة الرابطة مع لبنان والعراق، بل يُمكن القول إنّ مناطق الوجود الإيراني في سورية تحوّلت إلى ساحات لتدريب العناصر والاستفادة من تجربتهم في الحرب السورية لمواجهة المصالح الحيوية الأميركية، والتحالف الدولي، في داخل سورية وفي خارجها.

وبطبيعة الحال، شكّل الجانبان (الروسي والإيراني) معاً دعماً حيوياً للنظام السوري. لكنّ الحرب الروسية على أوكرانيا لعبت دوراً سلبياً في مخطّطات موسكو ضمن سورية، ولعبت دوراً تحوّلياً عكسياً لمصالحها؛ فالانشغال بتلك الحرب فتح المجال أكثر، وبكثافة، للقوات الإيرانية لبسط النفوذ وتشكيل خطر وجودي حقيقي على إسرائيل، عبر نقاط التماس مع سورية، وخلق وإنهاء جيوش كاملة العتاد والتسليح، في الوقت الذي يشكّل قطاع غزّة شريطاً ضيّقاً مكشوفاً على ساحل البحر الأبيض المتوسّط، مساحته 362 كيلومتراً مربّعاً، أطول مسافة فيه 40 كيلومتراً، وأعرض مسافة هي 7 كيلومترات، وهو مكان في غاية الازدحام، إذ يبلغ عدد سكّانه مليونين ونصف مليون نسمة، ولا مكان مجاور للغزّيين يلجأون إليه من وحشية العدوان الإسرائيلي عليهم.

إنّ مواجهة بهذه الشروط، واستخدام قوّة النار الإسرائيلية الهائلة لاقتلاع قوّة عسكرية متواضعة من وسط السكّان، أقلّ ما يقال عنها إنّها جريمة حرب، لأنّها فعلياً تستهدف المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، بذريعة أنّ المُقاتلين يستخدمون المدنيين دروعاً بشرية، وحتّى لو حدث ذلك، فليس هناك قانون في العالم يسمح في هذه الحالة باستهداف آلاف مؤلّفة من المدنيين العزّل تحت هذه الذريعة الواهية. فالمواجهة في الحروب يجب أن تكون متناسبة، حتّى في حالة الدفاع عن النفس، يجب استخدام أدوات ردّ تتناسب مع حالة الدفاع عن النفس، وأيّ تجاوز هو جريمة حرب. لذلك، اصطفاء إسرائيل وفْرَتَدوها وداعموها في العدوان ينتقدون إسرائيل من موقع «عدم معقولية عدد الضحايا المدنيين»، يريدون أعداد ضحايا أقلّ، وليس وقف العدوان الوحشي المستمرّ على قطاع غزّة منذ أكثر من سبعة أشهر، الذي حصد أكثر من 35 ألف شهيد، وعشرات آلاف الجرحى، وحوّل كلّ أهالي غزّة، تقريباً، مشرّدين تهدّدهم المجاعة لمنع إسرائيل المساعدات الغذائية عنهم، وتحويل عشرات الآلاف المباني إلى أنقاض بفعل القصف التدميري المُمنهج للقطاع، وجعله مكاناً غير صالح للعيش. خطر وجودي حقيقي على إسرائيل، عبر قدر ممكن من المشاكل لها، وإلهاها داخلياً. فسهولة الحركة لإيران في سورية واضحة، بل إنّها تتمتع بحرّية تامة في التحرّك والتصرّف، وتتحكم بحركة المعابر مع العراق، ما جعلها هدفاً واضحاً لسلاح الجو الإسرائيلي، إضافة لاستهداف الأخير مطاري دمشق وحلب الدوليّين، وكأنّ تل أبيب تقول للطهران «نعلم ما تفعلون» في عموم سورية.

مع ذلك، فالوجود الإيراني كفيل بخلق ضاغط مخيف، وتهديد جدّي لكلّ أبيب، خاصّة مع امتلاك حزب الله السلاح النوعي، وسيطرته على مراكز المدن والمناطق الاستراتيجية في عموم لبنان، وبيروت بشكل أخص، وفشل الحكومة اللبنانية في السيطرة على مفاتيح السلطة والحكم، وفرض القرار الذي ترغب به خارج موافقة ومصالح حزب الله وإيران، وهي حالة مشابهة كثيراً لما في العراق، حيث لا قدرة للحكومة

جندي أميركي في شمال شرقي سورية، 2021 (جوش هور/Getty)

> الانسحاب الأميركي من سورية والمنطقة، على الأقلّ في المنظور القريب، غير وارد، نظراً للكُلَف الباهظة على حساب مصالح واشنطن وأمنها القومي

والبرلمان العراقيين على فرض قراراتهما أو تمرير قضايا وقوانين خارج مصالح وموافقة «كارتيلات» السلطة الموالية لطهران، خاصّة عبر تسييس المحكمة الاتحادية، التي تصدر القرارات بالضدّ من مصالح حلفاء واصدقاء أميركا في العراق، مثل إقليم كردستان، أو الكتل السنّية. الإهمال الكبير للإدارات الأميركية لكلّ تلك الملفّات، وأمام تشكيل القوى المسيطرة على سورية والعراق ولبنان مثلثاً معادياً للمصالح الأميركية، أفسح المجال للجميع بالتمدّد وفرض مزيد من السيطرة، ما عدا حلفاء أميركا أنفسهم، وهو، أيضاً، عامل أضافي لزيادة مخاوف السوريين من تركهم لمصيرهم المحتوم.

بدت عودة دول عربية إلى التعامل مع النظام في سورية، أملاً بإعادة سورية إلى الحضن العربي السّني مُجدّداً، واحدةً من الخيارات الناجعة، لكنّها على ما يبدو فشلت هي الأخرى، ولعل دعوة سورية إلى حضور القمة العربية في المنامة في 16 مايو/ أيار الجاري من الفُرص الأخيرة لتنفيذ القرار الدولي 2254، وهو ما أكّدته القمة عبر بيانها الختامي، أو ربما نجد حدّية جديدة في قانون مكافحة التطبيع مع النظام السوري، والمزيد من العزلة له. كما شكّل تنامي خطر الإسلام السياسي، المنتشر في شمال غرب سورية، وفرضه أيديولوجيا تحتّل تدريجياً الفضاء السياسي العام، وسيطرته على مقاليد السلطة والقرار في تلك المناطق، من دون أن يحقّق أدنى متطلّبات الاستقرار والحرّيات والعدالة، مع تحكّمه بقرابة 4 ملايين إنسان. شكّل هذا الإسلام السياسي مأزقاً عميقاً لتصوّر مستقبل البلاد، وخطراً مُحدقاً بالمصالح الأميركية في المنطقة، وخطراً على إسرائيل، في وقت تسعى واشنطن جاهدةً إلى إكمال قطار التطبيع الإبراهيمي بين الدول العربية وإسرائيل.

في العموم، الانسحاب الأميركي من سورية والمنطقة، على الأقلّ في المنظور القريب، غير وارد، نظراً للكُلَف الباهظة على حساب مصالح واشنطن وأمنها القومي. لكنّ مُجرّد البقاء، أيضاً، غير كاف للجم التطرف والحروب والمجاعة، فالسوريون جائعون وخائفون، وجرّبوا أشكال الموت وطرائقه كلّها في هذه الحرب، ولن يُقنعهم أيّ شيء سوى الخطوات الجدّية والفعلية التي تُنهي هذه المأساة.

(كاتب سوري)

صراع الأخبار وطائرة رئيس إيران

باسل الحاج جاسم

سادت حرب من الأخبار وتضاربٌ في الروايات، طوال يوم 19 أيار/ مايو الحالي، الذي لم يكن يوماً عادياً، بعد أن هزّ إيران خبر عمّ أرجاء العالم مباشرةً، ألا وهو تحطّم طائرة مروحية كانت تقلّ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ووزير خارجيته، وعدداً من كبار المسؤولين، في طريق عودتهم من الحدود مع أذربيجان، بعد حفل تدشين سدّ على نهر أراس. وسرعان ما تحوّل هذا الحادث الكبير مسرحاً لتضارب صارخ في الأخبار والروايات، ما أثار كثيراً من التساؤلات والشكوك بشأن حقيقة ما جرى.

ففي البداية، اعلنت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية نقل الرئيس رئيسي، وجميع من كان على متن المروحية، تاركةً إيران غارقةً في حالة من الذهول، وسط استغراب عالمي، وتلاها نشر صور ومقاطع فيديو لحطام الطائرة في منطقة جبلية وعرة، ما أكّد فداحة الحادث. لكن، سرعان ما ظهرت رواياتٌ مُضادّةٌ من مصادر غير رسمية، تُشكّك في صحّة الرواية الرسمية، ومن مصادر رسمية أخرى، أيضاً، بعضُها زعم نجاة رئيسي، وعددٍ من المسؤولين. وتضاعفت حالةُ الارتباك مع انتشار معلوماتٍ مُتضاربة عن أسباب تحطّم الطائرة. ففي حين ذكرت بعض المصادر أنّ سوءَ الأحوال الجوّية كان سبباً للحادث، أكّدت مصادرُ أخرى أنّ عطلاً فنيّاً أو حتّى عملاً عدائيّاً هو السبب وراء الكارثة، ولم تُسامِح تصريحاتُ المسؤولين الإيرانيين في تهدئة الأجواء، بل زادت من غموضها. فبينما أكّد بعضُهم صحّة الرواية الرسمية، لم ينفِ بعض آخر روايات النجاة أو العمل المُدبّر، ما أثار مخاوف من التكهنات والأسئلة عن مستقبل إيران ومنطقة الشرق الأوسط المُضطربة. وقد أدّى هذا التضارب في المعلومات إلى حالةٍ من الانقسام والصدمة في داخل إيران وفي خارجها. فبينما يؤمّن بعضُهم بروايةِ النظام الرسمي، يُصرّ بعضُهم الآخر على أنّ هناك حقيقةً مُغايرةً تُخفى عنهم.

ولعلّ أبرز أسباب تضارب المعلومات بشأن تحطّم طائرة الرئيس الإيراني، غموض مصدر المعلومات، التي تأتي من مصادر مُتعدّدة، مثل وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية، ووكالات الأنباء الدولية، ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد تختلف روايات هذه المصادر، وطريقة صياغة التعابير والمصطلحات، بسبب اختلاف وجهات نظرهم ومصالحهم، وطرائق وصولهم إلى المعلومات، وقد لا تكون بعض المعلومات دقيقة أو كاملة، خصوصاً في الساعات الأولى بعد وقوع الحادث، بالإضافة إلى أنّ الطائرة تحطّمت في منطقة جبلية وعرة، ما يصعّب الوصول إليها ويعوق عملية جمع المعلومات، وقد أدّت الظروف الجوّية السيئة إلى تأخير عملية البحث والتحقيق، ولا تزال التحقيقات الرسمية في أسباب تحطّم الطائرة جارية، ولم تُنشر أيُّ نتائج بعد، فقد تُفضي التحقيقات إلى الكشف عن معلومات جديدة تُغيّر من رواية الأحداث. وقد تكون هناك دوافع سياسية وراء نشر معلومات متضاربة، وربّما بعضها مضلّلة، حول تحطم الطائرة، إذ ليس مُستبعداً أن تسعى بعض الجهات لاستخدام هذا الحادث لأغراضها الخاصّة، ما قد يؤدّي إلى تضارب المعلومات، وبشكل عام، قد يكون نقص المعلومات المتاحة، بشأن تحطّم طائرة رئيسي، قد أفسح المجال لتضارب المعلومات وانتشار الشائعات.

وفي الساعات الأولى، التي تلت الحادثة، تغيّرت الأخبار على وسائل الإعلام باستمرار، أولاً، جرى تداول معلومات متناقضة، ذكرت في البداية أنّ رئيسي نجا من الحادث، ثمّ تلتها تقارير تفيد بأنّه تُوفّي، من دون أيّ بيان رسمي، بالنسبة إلى رئيس دولة، سبّب هذا النوع من تضارب المعلومات فوضى كبيرة. ولم تُنشر المعلومات المتناقضة من الدول أو الجهات التي تسعى للاستفادة منها فحسب، بل أيضاً، من خلال المؤسسات الرسمية في إيران، فقال وزير الداخلية أحمد وحيدي إنّ المروحية هبطت اضطرارياً بسبب سوء الأحوال الجوية، وذكرت وسائل إعلام إيرانية أنّ الرئيس الإيراني توجّه إلى تبريز برّاً، بعد هبوط الطائرة اضطرارياً، وأعلن التلفزيون الرسمي أنّه عثر على حطام الطائرة، بينما نفى الهلال الأحمر الإيراني هذه المعلومة، كذلك أعلن أنّ فرق البحث والإنقاذ كانت قريبة جدّاً من موقع التحطّم، لكن، ثبت لاحقاً أنّ هذه المعلومات غير صحيحة.

وفي ظلّ التطوّر الهائل الذي شهده العالم في الآونة الأخيرة في مجال الإعلام، وظهور ما يعرف بـ«عصر الإعلام الجديد»، الذي يتميّز بانتشار منصّات وسائل التواصل الاجتماعي، وسهولة مشاركة المعلومات، وأثر هذا التطوّر كثيراً في طريقة تغطية الأحداث، بالمجمل، بما في ذلك حادثة طائرة الرئيس الإيراني.

يبقى القول إنّ تحطّم طائرة رئيسي حدث تاريخي ستكون له تداعيات، ومن السابق لأوانه تحديد ما يُخبّئه للمستقبل لإيران، هل تتجه نحو الانفتاح أم نحو مزيد من التشدّد؟ لكن، هذا الحادث يُمثّل بالتأكيد نقطة تحوّل رئيسية في تاريخ البلاد.

(كاتب سوري)

> تحطّم طائرة رئيسي حدث تاريخي ستكون له تداعيات، ومن السابق لأوانه تحديد ما يُخبّئه المستقبل لإيران، هل تتجه ن

اجتياح رفح والتهيئة لمسلخ بشري

بشرى المقطري

في مسارات الحرب الدائرة في قطاع غزّة، احتفظت مدينة رفح بخصوصيتها، آخرَ مدينة آمنة، نسبياً، للفلسطينيين، فخلق لها ذلك وضعاً خاصاً يتأتّى في حرص الفاعلين الدوليين والإقليميين على تجنيبها عنفاً شاملاً، إلى جانب أنّ موقعها الجغرافي المتاخم لمصر فرضها في معادلة احتواء تمدّد حرب غزّة إقليمياً. إلاّ أنّ توغّل الجيش الإسرائيلي في شرق مدينة رفح يشكّل تحدّياً لما تبقّى من الإجماع الدولي، بما في ذلك رغبة حليف إسرائيل الأميركي في تأمين مدينة رفح، وهو ما يفرض مُعضلة أخلاقيةً، لا في كيفية إنقاذ الفلسطينيين من إبادةٍ محقّقةٍ فقط، بل في مدى قدرة الحلفاء على كبح جماح إسرائيل وإجرامها.

إنّ الإيديولوجيا العنصرية لكيان استيطاني، كالنظام الإسرائيلي، تبرّر غايتها في القتل والإبادة، ولا ترى في التوغّل في مدينة رفح، وقتل المزيد من الفلسطينيين، عائقاً لتحقيق أهدافها، إذ تصبح الإبادة والتهجير، بالنسبة لإسرائيل، استراتيجيةً مشروعةً لتحقيق الأهداف، من شنّ حربٍ في قطاع غزّة، إلى التوغّل، أخيراً، في مدينة رفح، وذلك بهدف اجتثاث حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وفرض وضع جديدٍ في قطاع غزّة، عسكرياً وسياسياً وأمنياً وإنسانياً، لصالح إسرائيل، فتصبح طرفاً رئيسياً في إدارة القطاع، سواء الآن أو في مرحلة ما بعد الحرب في غزّة، إلى جانب امتلاك أوراق جديدةٍ للضغط على حركة حماس في مفاوضات تبادل الرهائن.

إنّ التوغّل البرّي في شرق مدينة رفح، واستهداف الأحياء والمُخيّمات في شرق المدينة، من الجيش الإسرائيلي، بموازاة إعادة التموضع العسكري في شمال غزّة، يعني فرض سيطرة إسرائيل على كامل القطاع، وبالتالي نزع سلطة «حماس» بالقوّة، كما أنّ احتلال معبر رفح المحاذي لمصر وإخضاعه للسيادة الإسرائيلية، يعني فرض إسرائيل سلطةً سياديةً على المعبر، وهو آخر معبر برّي في قطاع غزّة، ظلّ خارج سلطتها سنوات، ومن ثمّ فرضِ معادلةٍ جديدة أمنية ورقابية وإنسانية على حركة المعبر، وإعاقة التدفّقات الإنسانية من الجانب المصري إلى غزّة، مما يعني فرض حصار شامل على الفلسطينيين في القطاع. كما أنّ استمرار العملية العسكرية في شرق مدينة رفح، واستهداف التجمعات السكّانية، والمرافق الصحّية، والمساجد، إلى جانب استئناف قصف مدن شمال قطاع غزّة، تعني مضاعفة الخسائر المادّية في صفوف الفلسطينيين، وورقة ضغط أخرى على حركة حماس لإنجاز صفقة تبادل الرهائن. ومن جهة أخرى، توظيف العملية العسكرية في مدينة رفح لضبط علاقة إسرائيل بحليفها الأميركي، بتأكيد قدرتها العسكرية على المضيّ مُنفردةً لتأمين وجودها، خاصّة بعد تهديد أميركا بوقف إمدادها بالأسلحة.

إنّ تبنّي الكيان الإسرائيلي استراتيجية متناقضة تعتمد الخيار العسكري في مدينة رفح، لفرض شروطه على حركة حماس، إلى جانب استهدافها عسكرياً، وفي الوقت نفسه التفاوض معها، يكشف حجم المأزق الذي تواجهه دولة الكيان الصهيوني، ناهيك عن العواقب الوخيمة لهذه الاستراتيجية، سواء في مستوى أمن إسرائيل، بما في ذلك مخاطر توسّع الحرب في الإقليم، وبعيداً عن الهوّة الواسعة في المطالب التفاوضية ما بين إسرائيل، التي تحصر إنجاح التفاوض في الإفراج عن الرهائن، في مقابل تمسّك «حماس» بوقف إطلاق النار في قطاع غزّة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع،

> توظف إسرائيل العملية العسكرية في مدينة رفح لضبط علاقتها بحليفها الأميركي، بتأكيد قدرتها العسكرية على المضي مُنفردةً لتأمين وجودها

فإنّ تعويل إسرائيل على الخيار العسكري في رفح لن يحقّق غاياته، إذ أنّ منطق القوّة والإرهاب يقوّض فرصها في إطلاق سراح الرهائن، كما أنّ فرض وضع عسكري جديدٍ في رفح، وفي غزّة، يعني إصرار إسرائيل على عدم وقف الحرب في القطاع، خلافاً لمشاريع التهدئة التي يسوّقها حلفاؤها وأشياعهم في المنطقة. وسواء نجحت المفاوضات أو فشلت، فإنّه لا ضمانات لانسحاب إسرائيل من غزّة، بما في ذلك رفح، وذلك رهن بأجندتها. ومن جهة ثانية، فإنّ إسرائيل، وإن امتلكت أوراقاً للضغط على «حماس»، فإنّ «حماس» تمتلك أوراقاً فاعلةً لتثبيت موقفها التفاوضي، وأيضاً السياسي في غزّة، من كونها قوّة مقاومة تدافع عن جودها، وفي أرضها، ضدّ كيان مُحتلّ، إلى قدرة حلفائها في المنطقة على إسنادها عسكرياً وسياسياً أيضاً، بدءاً بإيران ووكلائها في لبنان وسورية والعراق واليمن، ما يعني تنشيط جبهات عسكرية ضدّ إسرائيل في حال استمرّت في عملياتها العسكرية في مدينة رفح.

من جهة ثالثة، فإنّ إسرائيل هي من يخسر الوقت مع حالة الانقسام المجتمعي حيال نتائج عمليتها في رفح، وقدرتها على إعادة الرهائن. ومن جهة رابعة، فإنّ فرض وضع عسكري في معبر رفح الحدودي مع مصر (محور فيلادلفيا)، يقوّض معاهدات السلام، بما في ذلك الاتفاقات الأمنية والسياسية مع الجانب المصري، وهو، من ثمّ، يخلق عوامل إضافية، لتصعيد الصراع في الإقليم.

ومن جهة خامسة، فإنّ استمرار عمليتها العسكرية في مدينة رفح يعني تحدّي إسرائيل لما تبقّى من الشرعية الدولية، وإضافة سجلّ جديد لجرائمَ الإبادة، التي ارتكبتها في قطاع غزّة، ومن ثمّ وضع قادة الحكومة الإسرائيلية تحت طائلة الملاحقة القضائية، إذ أنّ الجرائم لا تسقط بالتقادم.

ومن جهة سادسة، ومع محاولة إسرائيل تحييد حليفها الأميركي في عمليتها العسكرية في رفح، فإنّها تقلّص من خياراته في حمايتها، بما في ذلك تجنيبها عزلةً إقليميةً.

في المقابل، وبعيداً عن تطوّرات التوغّل الإسرائيلي في رفح، سواء في عملية عسكرية محدودة أو شاملة، وبعيداً، أيضاً، عن المسار التفاوضي بين إسرائيل و«حماس»، فإنّ المُهمّ، هنا، تقصّي انكشاف حلفاء إسرائيل، وعجزهم عن ممارسة أي شكل من أشكال الضغط على إسرائيل لوقف جرائمها في رفح، ربما يمثل الموقف الأميركي مثالاً حيوياً على ذلك، والذي يتجلّى، ليس في ارتباك موقفها الرسمي في التعاطي مع أبعاد العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح فقط، بل عدم قدرتها على الضغط على حليفها. فرغم أنّ أميركا لم تعارض اقتحام رفح عملياً، فوضعت شرط تقديم إسرائيل خطة لتأمين المدنيين، وهو ما يبدو تحايلاً على الواقع لا أكثر، في مدينة مُكتظّة بأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، ناهيك عن حالة الدمار في مجمل القطاع، بمعنى لا يمكن إجلاء المدنيين، أو تجنيبهم القتل، إلا في حالة وقف الحرب في غزّة، فإنّ الخلاف بين الحليفيْن كان على الأدوات في إدارة عملية رفح ونطاقاتها وتوقيتها، وليس بالطبع على الأهداف النهائية من اجتثاث حركة حماس، إلى فرض وضع خاص في غزّة، إذ تعوّل الدبلوماسية الأميركية على تبنّي أدواتٍ عسكريةٍ وسياسيةٍ متزامنةٍ تحقّق هذه الغاية، من تنفيذ عملياتٍ نوعيةٍ في رفح تستهدف القيادات الميدانية لـ «حماس»، إلى اللجوء إلى الدبلوماسية السياسية لانتزاع قطاع غزّة من سلطة «حماس»، إذ تتمكّن إسرائيل من السيطرة والإشراف على غزّة، سواء تحت حكم السلطة الفلسطينية أو قوّة حماية مشتركة، إلى جانب تقويض معسكر المقاومة الإسلامية في المنطقة، من إيران إلى وكلائها، مقابل تقوية إسرائيل عسكرياً، وتأمينها من التهديدات، وذلك بتطبيع علاقتها مع محيطها العربي، وتحديداً تطبيع علاقة إسرائيل مع المملكة العربية السعودية. فبموازاة دعم المفاوضات غير المباشرة بين «حماس» وإسرائيل لإنجاز صفقة تبادل الرهائن، سعت الدبلوماسية الأميركية إلى تحريك مسار تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل، وذلك من خلال تعهدات أميركية بإتمام صفقات بيع أسلحة عسكرية دفاعية للسعودية، ودعم طموحها النووي، مقابل ربط الامتيازات الأميركية بقطع السعودية مرحلة أولى من التطبيع مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك، أنّها دفعت حلفاءها من الدول العربية إلى تخريج رؤية مشتركة لمستقبل فلسطين، وهو ما عرف بمشروع السداسية العربية، الذي يلبّي الأهداف الإسرائيلية والأميركية، أهمها تجريد «حماس» من السلطة على قطاع غزة، وإسنادها إلى السلطة الفلسطينية، ومن ثمّ دفع التفاوض بين السلطة وإسرائيل بما يؤدي مستقبلاً إلى حلّ الدولتين، إضافة إلى تولي الدول النفطية عملية إعادة إعمار غزّة، وإعفاء إسرائيل من أي مسؤولية، ومن ثمّ فإن التوغل الإسرائيلي الجزئي، حتّى الآن، لمدينة رفح، عرقل الدبلوماسية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، إلى حد ما، إلا أنّها حرصت على تطويق تداعياتها الإقليمية مقابل التقليل من أهميتها، وكذلك تحقيق الأهداف الإسرائيلية، من توصيف التوغّل العسكري في رفح باعتباره عملية محدودة، إلى شرعنة سيطرة الجيش الإسرائيلي على معبر رفح، والأكثر أهمّية، استمرار الموقف الرسمي الأميركي حيال الحرب في غزّة، وذلك بمقايضة وقف إطلاق النار بإفراج «حماس» عن الرهائن، وبالطبع من دون ضمانات.

إن تلويح أميركا بوقف شحنة القذائف المدفعية لإسرائيل بعد عملية رفح، التي لم تكن سوى شحنة واحدة من شحنات أسلحة عديدة وصلت وستصل إلى إسرائيل، لا تعني قدرة أميركا على الضغط على حليفها، ناهيك عن التخلّي عن حمايته. في المعطى الدولي، وبالطبع العربي، فإن ردود الأفعال الرسمية حيال التوغّل الإسرائيلي في مدينة رفح، ستقتصر كالعادة على الإدانة، وبالتالي التضحية بالفلسطينيين وتركهم لمصيرهم، وإذا كانت الكلفة المروّعة لحرب الكيان الإسرائيلي في قطاع غزّة، وطيلة سبعة أشهر، قتل فيها أكثر من 35 ألف فلسطيني، ناهيك عن التهجير وفرض حصار غير إنساني، فإنّ استهداف مدينة رفح، التي يقطنها أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، يعني التهيئة لفصل جديد من فصول الإبادة الجماعية، إذ لا يمكن قياس أبعاد الكارثة، ولا حتّى مقاربتها أو تخيّلها، وذلك بجعل الفلسطينيين المحاصرين في مدينة رفح، والهاربين من مدنهم، أهدافاً مباشرةً للقتل ومن دون أي وسائل ممكنة للحماية، ناهيك عن تعطيل فرص الحياة من الإمدادات الإنسانية أو إسعاف المرضى والجرحى، بعد إغلاق إسرائيل كلّ المعابر في قطاع غزة، وتسييج مسلخ بشري يديره الكيان الإسرائيلي، ويراقبه العالم في صمت.

(كاتبة يمنية)

الخليج بين عقيد تيْن أمنيتيْن متناقضتيْن

عصام عبد الشافي

تشهد منطقة الخليج عديداً من التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل، وكذلك الأمنية والعسكرية، ولا تقف حدود التناقض عند الأطر العملية والممارسات والسياسات، التي تتبنّاها الدول في ضفتي الخليج، شرقاً وغرباً، ولكن أيضاً عند الأطر المفاهيمية، وفي مقدّمتها تسمية الخليج في ذاته، وهل هو «فارسي» أم «عربي». ومع أنّ كثيراً من هذه التناقضات يمكن تسويتها وتجاوزها، فإنّ أحد المداخل لذلك يتمثّل في محاولة تقريب وجهات النظر حول العقيدة الأمنية للدول الخليجية، وخاصّة أنّنا أمام تداخل في العقائد بتعدّد الأطراف الدولية المتنافسة والمتصارعة على النفوذ والثروات والقدرات في المنطقة.

وفي هذا الإطار، يبرز مفهومان في غاية الأهمية، يمكن أن يشكّلا مدخلاً لتحليل العقائد الأمنية في منطقة الخليج، وهما مفهوما «المنطقة القوية» و«المعضلة الأمنية»، ففي الوقت الذي تطرح فيه إيران منذ أكثر من 5 سنوات مفهوم «المنطقة الأمنية»، تطرح النُخَبُ السياسية والفكرية في دول الخليج العربية مفهوم «المعضلة الأمنية»، والمفهومان يعبّران عن عقيدتيْن أمنيتيْن متناقضتيْن، لكن، لو توفّرت الإرادة السياسية الحقيقية، يمكن تجاوز هذا التناقض وفق إجراءات محدّدة وواضحة.

في التاسع من يناير/ كانون الثاني 2019، قدّم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، خلال اجتماع رايسينيا الدولي للحوار، شرحاً عن ركائز نظرية «المنطقة القوية»، وقال «إنّنا اليوم بدلاً من هيمنة رجال أقوياء، بحاجة إلى بناء منطقة قوية»، وإنّ الاستقرار السياسي والوطني المحلّي، والاعتماد على الجمهور، هما مصدرا القوّة وشرعية الأمن والسعادة، كما أنّ التنسيق بين الهوية الوطنية والمواطنة الإقليمية من الركائز الأخرى لتحقيق منطقة قوية». وأضاف أنّ مساهمة الدول الإقليمية كافّة، المعنية في إرساء السلام في المنطقة، عن طريق الأجهزة والمنظمات الإقليمية واتخاذ الإجراءات اللازمة، من الركائز الأخرى لتحقيق منطقة قوية، وأنّ الثقة والتجارة وتعزيز التواصل بين الدول الإقليمية بدلاً من القوى الأجنبية، وكذلك، محورية العلاقات الاقتصادية، والتعامل بين الناس، الذي يجعل الإقبال على الحرب ذا تكاليف باهظة، وغير قابل للتبرير، تعدّ من الأسس الأخرى لهذه النظرية. وتابع ظريف، أنّ الثقافة الإقليمية، التي لا تعتبر الأمن القومي منفصلاً عن الأمن الإقليمي، وكذلك البيئة الإقليمية المستقرّة، تعدّان من العناصر الأخرى لنظرية المنطقة القوية،

> تطرح إيران مفهوم «المنطقة الأمنية»، وتطرح النُخَبُ في دول الخليج مفهوم «المعضلة الأمنية»، والمفهومان يعبّران عن عقيد تيْن أمنيتين متناقضتين

> من شأن استمرار تبنّي فكرة «المعضلة الأمنية» وهيمنتها على الفكر السياسي لدول المنطقة، استنزاف قدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية

ولفت إلى أنّ الجمهورية الإسلامية تمدّ مرّة أخرى يد الصداقة نحو دول الجوار في منطقة «الخليج الفارسي» لكي «نتقدم معاً في هذا المسار»، وأنّ الحوار الحقيقي يتطلّب مكانة متكافئة واحتراماً متبادلاً بين الجانبين، وكذلك تحديد «المصادر المنوّعة للعلم والحكمة».

واستناداً إلى هذه المنطلقات، ذكر ظريف أنّ المنطقة القوية تتميز بالسمات التالية: الاستقرار السياسي والإقليمي المحلّي، والاعتماد على الجماهير مصدراً للشرعية والأمن والازدهار، وتنسيق الهويات الوطنية والمواطنة الإقليمية، ومشاركة جميع الدول الإقليمية ذات الصلة في ضمان السلام في المنطقة من خلال المؤسّسات الإقليمية أو المنظمات أو الترتيبات الخاصة، والمزيد من الثقة والمزيد من التجارة والمزيد من التفاعل بين البلدان في المنطقة، مقارنة بالقوى الخارجية، والعلاقات الاقتصادية والتفاعلات التي تركّز على الناس، مما يجعل أيَّ لجوء إلى الحرب مُكلفاً وغيرَ مقبول، وثقافة إقليمية تضع الأمن القومي على قدم المساواة مع الأمن الإقليمي، وبيئة إقليمية مستدامة. وفي إطار هذه السمات، أكد ظريف استعداد إيران لإشراك جيرانها، وكلّ المهتمّين باستقرار هذه المنطقة المحورية القائمة على الامتثال الجماعي والجمعي للمبادئ لتحقيق عدد من الأهداف، من بينها، كما جاء في نص كلمته: «المحافظة على السلامة الإقليمية واستقرار دول المنطقة من خلال تعزيز الحكم المحلي ومنع العدوان الخارجي، تعزيز الحكم الرشيد في جميع أنحاء المنطقة، ممارسة ضبط النفس الاستراتيجي من قبل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، عدم انتشار الأسلحة النووية، استئصال أسلحة الدمار الشامل، منع سباق التسلح التقليدي المكلّف والمزعزع للاستقرار، تعزيز التوازن الإقليمي ورفض الهيمنة من قبل القوى الإقليمية أو فوق الإقليمية، تعزيز البراعة الاقتصادية الإقليمية والحكم الرشيد، الالتزام بالتعددية، الربط والاستخدام الفعّال لممرات العبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب».

يُقصد بمفهوم «المعضلة الأمنية»، في أحد تعريفاته، أنّ أيّ دولة، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دولة أخرى أو تجنّب تهديدها، تسعى إلى الحصول على مزيد من القوّة التي تحميها من عدوان محتمل، والخروج من تأثير قوّة الآخرين عليها، لكنّ هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللاأمن، مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنّه يستحيل أن يشعر طرف ما بالأمن الكامل، كما يصعب للدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الأخرى، فإنّ هذا يعني استمرار كلّ الأطراف في السعي نحو الحصول على مزيد من القوّة، ويصبح الصراع من أجل القوّة أساس بنية العلاقات، سواء في النسق الإقليمي أو النسق الدولي. وتُصبح المعضلة الأمنية هي الحالة التي تسعى فيها الدول لزيادة أمنها في مواجهة أو على حساب أمن الآخرين، وهو ما يدفع الآخرين لتبنّي نفس السياسات، وتدخل المنطقة في دائرة مفرغة من السباق، سواء الاقتصادي أو الأمني أو العسكري، وكلّ طرف يُفسّر الإجراءات التي يقوم بها على أنّها إجراءات دفاعية، ويُفسّر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنّها تشكّل خطراً محتملاً. ويعتقد كثيرون أنّ السبب الرئيس للمعضلة الأمنية هو السعي نحو تحقيق توازن القوى والردع المتبادل، وأنّ الوصول إلى حالة التوازن والردع كفيلٌ بتحقيق الأمن والاستقرار بين الأطراف المعنية في المنطقة، إلا أنّ التصوّر يحتاج إلى مزيد من التفكيك، لأنّ بنية النظام الدولي، وبنية النظم في معظم الأقاليم، لا تشهد مثل هذا التوازن ولا يتوفّر فيها الردّ، وتتبنّى دولها سياسات تعاونية من شأنها التخفيف من حالة التوتّر وعدم الاستقرار.

وفي تحليله مفهوم «المعضلة الأمنية» في مجال العلاقات الدولية، يرى باري بوزان، أحد أهمّ المنظّرين المعاصرين في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، أنّ الدولة القومية هي المصدر الأعلى للسلطة، وهي المعنية بموضوع الأمن القومي، وأنّ العلاقات الأمنية هي علاقات اعتماد متبادل، وليست أحادية الجانب، وأنّ الأمن دائماً ذو طبيعة نسبية. وفي غياب سلطة عليا للنظام الدولي، ضابطة وعادلة، تُصبح مصادر التهديد موجودة في داخل النظام نفسه، بما ينعكس سلباً على تفاعلات مختلف الأطراف. وهنا، يكون من بين البدائل الاستراتيجية، لتجاوز المعضلات الأمنية، تعزيز سياسات الأمن الإقليمي المشترك، والأمن الجماعي المشترك القائم على التوزيع الدقيق للمهمات والأدوار، وليس على هيمنة قوّة إقليمية على باقي الأطراف، أو التحوّل من فكرة «شرطي العالم» إلى فكرة «شرطي المنطقة».

إنّ دول الخليج العربية، في ظلّ هيمنة عقيدة «المعضلة الأمنية»، اتجهت إلى عقد شراكات واتفاقيات أمنية وعسكرية مع عديد من الأطراف من خارج المنطقة، وفي المقابل، تحرّكت إيران لتعزيز تحالفاتها الأمنية والعسكرية، مع العديد من الأطراف من خارج الإقليم أيضاً. ولن يستطيع الطرفان الخروج من دائرة العقائد الأمنية المتعارضة، بل المتناقضة، إلا بحوار حقيقي وجاد، يقوم على الوضوح الكامل في الرؤية لأمن الخليج، وكيفية تعزيز قدرات الأمن الذاتي لدول المنطقة، وهذا لا يعني تجاوز هذه الدول علاقاتها مع أطراف من خارج المنطقة، ولكن كيفية توظيف هذه العلاقات لتعزيز الأمن الإقليمي، وتحييد فكرة «المعضلة الأمنية»، لأنّ من شأن استمرار تبنّيها وهيمنتها على الفكر السياسي لدول المنطقة، استنزاف قدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. وإذا كانت فكرة «المنطقة القوية» جيّدةً من الناحية النظرية، إلا أنّها تصطدم بعديد من المعوقات، التي تحتاج إلى ضرورة تفكيكها والتغلّب عليها، في مقدمتها، بناء الثقة بين إيران، من ناحية، ودول الخليج العربية، من ناحية ثانية، وبناء قائمة بسجلّات المخاطر المشتركة بين الطرفيْن وتحتاج تعاونهما المشترك لمواجهتها، ويمكن أن يكون مدخل التعاون في إدارة المخاطر والكوارث العابرة لحدود الدول وقدراتها آليةً لتعزيز التعاون وبناء الثقة، ومقدماتٍ تأسيسيةً لبناء «المنطقة القوّية» التي تشكّل قوّة كلّ دولة فيها قوّة لباقي الدول، وليس تهديداً لها.

الطريق طويل، ويحتاج مجهوداً كبيراً، لكن، أن تبدأ، ولو على مستوى الفِكَر والحوار، أفضل من الانتظار ومتابعة هذا التدمير الممنهج للقدرات الذاتية لدول المنطقة، واستنزاف قدراتها في صراعات وأزمات لن تتوقّف طالما استمرّت الرؤى متعارضة أو متناقضة.

(باحث مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads